والمقدر لبينا ولا لحد البارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر قلت المستتر اللفظ القايم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من دلالتهما انتهى وفي الفرق الذي ذكر بين المحذوف والمستتر نظر فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على ان بعضهم قال ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتاخرين ليس لفظا الا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ به مع كونه معنا مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظه الا انه جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكدا ومبدلا منه انتهى ويكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر قال الرضي وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا وجود الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المقصود المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى انتهى **قوله** كما تقتضي بضم التاء للمتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة **قوله** والى مستتر وهو بخلافه اي البارز اي ما ليس له صورة في اللفظ وهذا يصدق على الضمير المحذوف في نحو زيد ضربت اي ضربته مع انه ليس بمستتر فان قيل المراد اللفظ ولو بالقوة ورد انه حينئذ يشمل البارز والمستتر وبالجملة فينتقض تعريف البارز جمعا ان اريد اللفظ بالفعل بالمحذوف ومنعا ان اريد ولو بالقوة بالمستتر ويشمل كلامه المستتر جوازا فانه وان جاز ان يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار

لا صورة

لا صورة له قال بعضهم فليتامل فيه قال شيخنا وهو واضح لانه اذا برز صار ظاهرا فلا يصدق ان له صورة في اللفظ على ان التحقيق ان المستتر نفسه لا يبرز قال الحفيد واعلم ان الرضي قد قال ان الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا واما قول النحويين زيد ضرب اي هو فلضيق العبارة عليهم عبروا بالمرادف عن ذلك الضمير المستتر وفيه بحث لانهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شي لان الدلالة تابعة للوضع وايضا يلزم منه ان يكون الكلام من كلمة واحدة ولا قايل به وايضا قوله عبروا عنه بمرادفه فيه بحث لانه اذا انتفى الوضع في احدهما انتفى مرادفته لا خلاف ان الترادف انما يكون باعتبار وضع اللفظين لمعنى واحد يمكن ان يجاب عن هذا بان مراده بانه مرادف اي على تقدير ان يكون موضوعا وفيه تكلف هذا والحق ان الكل مدفوع بادنى تامل هذا وقال شيخ شيخنا قوله الى مستتر قد يفهم منه ان المستتر ليس متصلا اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشي قسيم للشي فلا يكون الشي قسما والا لزم كون القسيم قسما وقسيم المستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الى اخره قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشي يجوز ان يكون اعم منه كما في قولك الابيض اما حيوان او غيره والحيوان اعم من الابيض انتهى وذلك لانه قد يكون ابيض وقد يكون اسود مع انه وقع قسما من الابيض وما ذكره من ان قسم الشي يجوز ان يكون اعم مردود وقال استاذ شيخنا قسم الشي هو الشي مع قيد فلا يكون اعم منه وما في بعض الكتب من جواز الاعمية مؤول او خطا **قوله** وهو ما لا يتاتى به النطق اي ضمير بارز لا يصح عند الفصحا ان يتلفظ به من غير ان يكون متصلا بكلمة اخرى قال الحفيد اي بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)